الصيرفة الشاملة كخيار استراتيجي لتحدي العولمة المالية

أ . توفيق كرمية و أ . آسيا قاسيمي*

ملخص

ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية ، حيث قامت كثير من الدول بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود ، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية ، وعولمة الأعمال المالية .

وكان على القطاع المصرفي مسايرة الظاهرة ومواجهة هذه التحديات التي فرضتها ، بوضع آليات حديثة للاستفادة من مزايا العولمة المالية منها تبني الصيرفة الشاملة ، التي من خلالها تمكن البنك من الخروج من الإطار التقليدي عن طريق توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء .

تمهيد

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة في حجم ونوع معاملات السلع والخدمات ورؤوس الأموال العابرة للحدود ، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا ، حيث أصبحت القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم تترتب عليها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في أجزاء العالم الأخرى ، وقد اهتم الاقتصاديون بهذه الظاهرة وفسروها على أساس أنها ما يصطلح على تسميته بالعولمة المالية .

العولمة المالية التي اكتسبت اهتماما كبيرا يوما بعد الأخر ، وحملت في طياتها الكثير من المتغيرات ، وتتلخص تلك المتغيرات بزيادة حدة

* معهد العلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة .

المنافسة في الأسواق المالية ، اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات ـ اتفاقية ـ GATS بما فيها الخدمات المالية والمصرفية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ، وعولمة الأعمال المالية والمصرفية ومقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال ، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتوسع مجالات أنشطتها .

فكان من واجب الباحثين في هذا الحقل المصرفي من وضع الاستراتيجيات المناسبة وإيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من مكاسب التحرير المصرفي ، والتقليل من الآثار والانعكاسات السلبية له ، ومواجهة هذه التحديات بهدف بقاء مؤسساتها ونموها في دائرة المنافسة والبحث عن الميزة التي تسعى كل مؤسسة مصرفية ناجحة أن تضعها لنفسها ، وقد تمخض ذلك عن بروز مفهوم الصيرفة الشاملة كأحد الخيارات الإستراتيجية .

وأمام هذا الطرح تتبلور معالم إشكالية هذا البحث كالتالي :

هل يمكن اعتبار الصيرفة الشاملة كإستراتيجية مالية ومصرفية لتحدي العولمة المالية ؟

يعتمد البحث الأسلوب النظري الوصفي في تناوله لخيار الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها في ظل العولمة المالية ضمن المحاور التالية :

أولاً : مدخل إلى العولمة المالية .

ثانياً : الصيرفة الشاملة ـ مفهومها وفلسفتها .

ثالثاً : إستراتيجيات نمو البنوك التي تتبنى الصيرفة الشاملة كمبدأ لنشاطها .

رابعاً : متطلبات وكيفية التحول إلى المصارف الشاملة .

خامسا : سمات الخدمات المصرفية الجزائرية في ظل الصيرفة الشاملة .

أولاً : مدخل إلى العولمة المالية

أ . مفهوم العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي ،

حيث أنها أهم سمة للنظام الرأسمالي المالي الراهن ، وقد أدت إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية والدولية .

هذا التحول الذي يطلق عليه العولمة المالية ، والتي تعرف حسب المفكر Daniel le prince على أنها : « خلق سوق وحيدة لرؤوس الأموال على المستوى العالمي كله مرتبطة بعولمة أسواق السلع والخدمات» . (1)

فالعولمة المالية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالمصرف من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية ، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة ، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية . (2)

ويرجع اعتماد المصارف عملية تحديث خدماتها إلى رغبة المصارف في التوجه نحو العولمة المالية والتي تستند إلى العديد من المبررات أهمها : (3)

- التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل المصارف والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية ، كما أنها لا توفر مجالا للحماية والتحوط الاحترازي لتركز المخاطر؛
- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها من مكان لآخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه؛
- ظهور الابتكارات المالية كالمشتقات المالية ؛
- نمو مشاركة المصارف في الأسواق المالية؛
- تنامي الشركات المتعددة الجنسيات .

ولما كانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي احتضنته عبر تاريخها ومنذ إنشائها ، فإن العولمة المالية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية ، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة والأهمية .

ب. عوامل ظهور العولمة المالية

قصد تفسير العولمة المالية ولمحاولة معرفة عوامل ظهورها ، سنلجأ

على غرار العديد من المؤلفين إلى الاستناد إلى ما يسمى بقاعدة « الدلالات الثلاث والتي تتمثل في :

- إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق؛
- التخفيض من القيود التنظيمية؛
- تراجع الوساطة المالية .

1. إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق

ويعتبر واحدا من الشروط الأساسية للعولمة المالية (4) ، يتضمن إلغاء الحدود بين الأسواق من خلال انفتاح الأسواق الوطنية نحو الأسواق الأجنبية في المقام الأول ، بالإضافة إلى إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق الوطنية نفسها . (5)

2. رفع القيود التنظيمية

إن مفهوم Déréglementation) أو رفع القيود التنظيمية (يعني على المستوى الوطني تشجيع المنافسة بين مختلف الهيئات المالية ، وذلك بإزالة الفوارق بين مختلف أنواع هذه الهيئات وتحديد أو تقليل الرقابة والتنظيمات الخاصة بالنشاطات .

أما على المستوى الدولي فرفع القيود التنظيمية تعني إزالة العوائق التي تحول دون التحركات الدولية لرؤوس الأموال والعمليات الخاصة بتبادل العملات .

3. تراجع الوساطة المالية

قد نعرف تراجع الوساطة المالية أو ما يطلق عليه La désintermédiation أنها إقدام المتعاملون مباشرة نحو الأسواق المالية دون المرور على الوسطاء الماليين أو البنكيين ، قصد القيام بعمليات الاقتراض أو التوظيف ، وذلك بإصدار أسهم ، سندات أو ما يعرف بتذاكر الخزينة Billets de Trésorerie بالنسبة للقروض قصيرة الأجل (6)

ج . فرص وتهديدات العولمة المالية

1. فرص العولمة المالية

ـــ تتمثل منافع العولمة المالية في إمكانية توجيه الأموال إلى الاستخدامات الإنتاجية مما يرفع مستويات المعيشة؛ (7)

ـ يؤدي تنوع موارد التمويل إلى تقليل مخاطر أزمات الائتمان؛

ـ يساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحويل التكنولوجيا باتجاه الدول النامية وتقليص الفجوة التكنولوجية؛ (8)

ـ تؤدي العولمة المالية إلى تطوير النظام المصرفي بالدول النامية وخلق أرضية صلبة ومشجعة للقطاع الخاص ، واستغلال إمكانياتها المالية في الداخل .

2. تهديدات العولمة المالية (9)

ـ أدت العولمة المالية إلى الكثير من الأزمات العالمية ، كأزمة جنوب شرق آسيا وأزمة البرازيل والمكسيك؛

ـ مخاطر اختلاط الأموال الوطنية بالأموال الأجنبية القذرة « غسيل الأموال » ؛

ـ مخاطر التعرض لهجمات المضاربة؛

ـ مخاطر هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

ثانياً : الصيرفة الشاملة ـ مفهومها وفلسفتها

أ . مفهوم البنوك الشاملة :

يمكن أن تعرف بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات ، وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال (10) ، إذاً فهي بنوك تقوم بأعمال كل البنوك وبالتالي فهي غير متخصصة وتنوع خدماتها ومصادر تمويلها .

إن هذا المفهوم للصيرفة الشاملة يوضح الفلسفة الشمولية فيها من حيث ممارسة أنشطة الصيرفة التجارية والمتخصصة والاستثمارية .

يمكن تعريف الصيرفة الشاملة بأنها « عملية صياغة الاستراتيجيات واتخاذ الأفعال التي تجسد الميزانية العمومية للمصرف بالطريق الذي

يساهم في تحقيق أهدافه المرغوبة» (11) .

إن هذا التعريف يوضح المنظور الاستراتيجي للصيرفة الشاملة ، من خلال تحديد استراتيجيات المصرف المختلفة والتي تعمل على تحقيق أهدافه .

هذا وتتبع البنوك الشاملة إستراتيجية التنويع ، بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية .

ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية والغير تقليدية في منظومة بنكية واحدة ، تقوم بتنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات الزبون وتحل جميع مشاكله .

يمكن القول أنها البنوك التي لم تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول ، بل أصبحت تمتد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق ، وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية على كل الأصعدة .

من خلال هذه المفاهيم يمكن استنتاج أن البنك الشامل هو ذلك البنك المعاصر ، الذي يحل محل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة ، والذي يجمع بين الأنشطة المصرفية والأنشطة الغير مصرفية الحديثة ، ومن هنا يتمكن البنك الشامل من جذب العملاء وبذلك تقليص حجم التذبذبات الاقتصادية نتيجة لتنويع مجالات تدخلاته .

ب. سمات البنوك الشاملة

من أهم سمات هذه البنوك والتي تميزها عن غيرها : (12)

- الشمول مقابل التخصص المحدود؛
- التنوع مقابل التقيد؛
- الديناميكية مقابل الإستاتيكية؛
- الابتكار مقابل التقليد؛
- التكامل والتواصل مقابل الانحسار .

ج . إيجابيات البنوك الشاملة

تتسم البنوك الشاملة بعدة إيجابيات لعل من أهمها ما يلي : (13)

- تحقيق وفورات في التكاليف نتيجة العمل على أساس الحجم الكبير؛
- التنويع الهيكلي لمكونات محفظة القروض والاستثمارات مما يترتب عليه خفض المخاطر الائتمانية؛
- الاستفادة من الخبرات المتنوعة للعاملين في هذه البنوك ذات الأنشطة المتعددة؛
- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم بما يؤدي إلى كسب شريحة واسعة من العملاء؛
- القيام بدور فعال في تنشيط وتشجيع سوق الأوراق المالية في إطار السياسة الاستثمارية للبنك؛
- تنوع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية والاستثمارية؛

و رغم هذه الإيجابيات التي يمكن أن تحققها البنوك الشاملة إلا انه تكتنفه بعض المشاكل:

احتمال تركيز السوق وممارسته الاحتكار من طرف هذه البنوك؛

إن خفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي نظرا لكثرة وتعدد الأنشطة؛

إخفاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى؛

صعوبة الإشراف والرقابة في حالة البنوك الشاملة بحيث تصبح أكثر تعقيدا .

ثالثاً : إستراتيجيات نمو البنوك التي تتبنى الصيرفة الشاملة كمبدأ لنشاطها

أ . إستراتيجية تحسين الوضعية المالية للزبون

يمكن للبنوك الشاملة مساعدة الزبون بتحسين وضعيته المالية من خلال تقديم خدمات استشارية للمتعاملين واستحداث وسائل جديدة للتمويل كالقرض وإنشاء صناديق الاستثمار .

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين

أصبحت معظم البنوك التي تتبنى الصيرفة الشاملة تشترك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات ، باعتبار أن مصلحة البنك ومصلحة صاحب المشروع الذي يتعامل معه مصلحة مشتركة ، وتحديد حجم الأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة ، وذلك لتفادي النقص في السيولة التي تؤثر على تطور المشروع وتفادي الإفراط في السيولة مما يشكل عبئا على المشروع . . (14)

لقد تنامت هذه الوظيفة لتصبح إحدى أبعاد البنك ، حيث أن المؤسسة والأفراد باعتبارهما أول المتعاملين تفتقر للوسائل وسبل الاتصال الحديثة ، فالبنك هو المستشار والمرشد والموجه .

2. القرض التأجيري

يمكن تعريف التمويل التأجيري على أنه : « عقد إيجار الأصل منقول آو عقار مرفق بتعهد أحادي الجانب بالبيع بسعر ، بأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء » (15) ،

من التعريف يمكن القول إن قرض الإيجار هو كل ما ذكر وأكثر ، إذ يمكن اعتباره عملية مصرفية ومالية ـ تقنية تمويل استثمارات ـ عقد إيجار مع خيار الشراء ـ أداة قانونية اقتصادية ـ طريقة أصلية بديلة ومنافسة للقرض الكلاسيكي ـ ائتمان عيني وإنتاجي طويل الأجل .

3. إنشاء شركات رأس المال المخاطر

تقوم شركات رأس المال المخاطر بتقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر ، أملا في جني أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين

المتوسط والطويل ، هذا فضلا عن تقديم الاستثمارات المالية اللازمة للمشروعات القائمة التي تواجه صعوبات خاصة ، وتتوافر لديها إمكانيات ذاتية لاستعادة نموها ، ولكنها في حاجة إلى إعادة هيكلة مالية مما يساعد على إعادة ترتيب أوضاع المشروع المتعثر .

ب . تبني إستراتجية جذب الودائع

يزيد حرص البنوك الشاملة على جذب المزيد من الأوعية الادخارية وتنميتها ، وقد انتهجت البنوك الشاملة في هذا المجال عدة استراتجيات فرعية (16) منها :

- إستراتجية تطوير الودائع وترقية الخدمات؛
- الإستراتجية السعرية؛
- إستراتجية التنويع ـ الاندماج والحيازات؛
- إستراتجية التميز والتركيز .

ج . إستراتجية إدارة المخاطر

في ضوء الانفتاح الغير مسبوق الذي شهدنه الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية ، والتطور السريع لتقدم التكنولوجي ، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية ، أصبحت الصناعة المصرفية الشاملة الحديثة ترتكز على فن إدارة المخاطر .

ويمكن توضيح أهمية إدارة المخاطر في النقاط التالية : (17)

ـ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛

ـ تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛

ـ تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية ، والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛

ـ مساعدة البنك على احتساب كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل ، والذي سيمثل عقيه رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس وإدارة مخاطرها بطريقة علمية .

د. إستراتجية تبنى الصيرفة الالكترونية

المعاملات البنكية الالكترونية هي موجة المستقبل ، وهي توفر مزايا هائلة للزبائن والبنوك الشاملة ، سواء من ناحية المعاملات أو تكلفتها أو من ناحية تقديم الخدمات بطريقة أكثر كفاءة ، فيمكن تعريف الخدمات المصرفية الالكترونية على أنها تقديم الخدمات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات (18) توصيل الكترونية .

ويمكن للمصرف الذي يرغب في ممارسة الصيرفة الالكترونية أن يحصل على ترخيص من السلطات المختصة ، بعد التأكد من الأمور التالية : (19)

ـ السياسة العامة في تأدية الخدمات المصرفية الالكترونية؛

ـ الخيارات النقدية والسياسة الرقابية؛

ـ المشاكل القانونية المتعلقة بتقديم هذه الخدمة .

مزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية

نتيجة لتطور الأساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها ظهرت الخدمة المصرفية الإلكترونية والتي تمتاز بجملة من المزايا نوجز أهمها فيما يلي : (20)

ـ التخفيض من التكاليف التي يتحملها المصرف لإجراء عملياته المختلفة؛

ـ تقلل من حاجة المصرف إلى الاستثمار المكلف في إقامة الفروع المصرفية .

ـ تقديم خدمات مصرفية جديدة والاهتمام بتطوير خدمات التوزيع؛

ـ توافر قاعدة بيانات متكاملة وشاملة بين المصارف؛

ـ زيادة رضا العميل وزيادة كفاءة المصرف؛

ـ سرعة تنفيذ العمليات وتوسيع قاعدة الخدمات المعروضة؛

رابعاً : متطلبات وكيفية التحول إلى المصارف الشاملة

تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها : (21)

- إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها؛
- مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة؛
- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي .

وعملية التحول إلى البنوك الشاملة تخضع لضوابط تأخذ في حساباتها الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئة المصرفية التي تعمل في إطارها البنوك ، ويتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين .

المنهج الأول : تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل

يتم هذا المنهج عن طريق تحويل بنك قائم إلى بنك شامل ، وهو المنهج الأسرع والأسهل والأفضل بشرط أن يكون للبنك إطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة ، يسعى لتنمية قدراته باستمرار وقابل للنمو والاتساع ، كما يكون للبنك تاريخ مشرف يسعى للحفاظ عليه ، ويتم وفق لهذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على مراحل متدرجة وذلك بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا لضمان استيعاب تقنيات هذه الخدمات .

المنهج الثاني : إنشاء بنك شامل جديد(22)

طبقا لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد ، ويتطلب ذلك كوادر بشرية مؤهلة ومدربة يتم تدريبها مسبقا في بنوك شاملة قائمة ، وتجهيزات مادية مناسبة لطبيعة الخدمات التي يقدمها البنك الشامل ، مع القيام بحملات تسويقية وترويجية للتعريف بالبنك المنشأ والوظائف التي يقوم بها .

ويفضل البعض المنهج الثاني مستندين في ذلك إلى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة (23).

خامسا :

سمات الخدمات المصرفية الجزائرية في ظل الصرفة الشاملة

إن ما يلاحظ حول واقع البنوك الجزائرية وتحولها إلى مفهوم البنوك الشاملة يؤكد أنها ستدخل أو دخلت حلبة المنافسة في وصفية غير تنافسية ، إذ أنها في الوقت الراهن لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق نظرا لمحدودية إمكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها ، وبالتالي عدم قدرتها على منافسة البنوك العالمية الكبرى التي تتميز بقدرتها وجودة خدماتها وتنوعها وكفاءة عملياتها الإدارية والتسويقية ، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع إستراتيجيتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الوطني (24) .

فالخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري تتسم بما يلي :(25)

ـ خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاضر في المجتمع ، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف في العالم بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها ، فإن المصارف الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات المصرفية المقدمة في الدول النامية ، حيث تقدر في الجزائر بـ 40 خدمة مصرفية مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها .

ـ غياب التسويق المصرفي ، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه المصارف في تسويق الخدمة المصرفية .

ـ إنخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء ، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرص البديلة في الدائرة غير الرسمية (أكثر من 1400 مليار دينار جزائري خارج الدائرة الرسمية للتداول .

ـ توسيع وامتداد المجال الجغرافي مما يعوق التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل الإدارية للمصرف

ـ ثقل الإجراءات البيروقراطية ما يعوق التنسيق الداخلي .

ـ ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات المصرفية ، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان ، كما أن تحصيل شيك من ولاية إلى أخرى يأخذ في الغالب أكثر من شهر .

ـ ضعف كفاءة وأداء العنصر البشري ، خاصة أن هناك مدرسة وحيدة متخصصة وطنية وغير كافية

ـ استخدام قليل لتكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الجزائرية .

الخاتمة :

لقد حولت هذه الورقة إبراز أهمية العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي وكذا الصيرفة الشاملة كخيار استراتيجي لتحدي ومسايرة العولمة المالية ، فالربط بين العولمة والصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت وساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من المصارف إلى اعتماد سيناريو جديد تمكنت من خلاله إلى الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والأنشطة المصرفية وهو تيار الصيرفة الشاملة ، فأدى إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي والمالي ولقيوده التشريعية والتنظيمية وزيادة التنافس ، وأدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تطورات متسارعة في الحقل المالي والمصرفي ،

أما فيما يخص الخدمة المصرفية الجزائرية فرغم محطات الإصلاح التي مرت بها ، إلا أنها مازلت تمارس ادوار محدود الأمر الذي يحد من تطورها في ظل العولمة المالية ، وكذلك النقائص التي تعاني منها التي ارتأينا إدراج اقتراحات لها في شكل التوصيات التالية:

ـ ضرورة تدريب الكوادر الإدارية في المصارف الشاملة على الأنشطة المصرفية بكافة جوانبها وآلياتها وتنظيم دورات تدريبية لهم لتطوير مهاراتهم وخبراتهم ومعلوماتهم في مجال عملهم؛

ـ ضرورة توسيع شبكة فروع البنوك لتحقيق فلسفة التنويع ومتطلبات التوسع الجغرافي التي تسعى أليها إستراتيجية الصيرفة الشاملة؛

ـ تشجيع المصارف الشاملة لتلعب دورا أكبر في مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية؛

ـ تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة راس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية ، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير؛

ـ تحسين إجراءات الرقابة المالية ورفع درجة الثقة فيها؛

ـ لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف؛

ـ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال تحديث الخدمات المصرفية ؛

ـ يجب الاهتمام بالمناخ التشريعي الذي يتلاءم ويضمن نجاح عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة؛

ـ ضرورة اعتماد الصيرفة الالكترونية كمدخل لتطوير الخدمات المصرفية .

الهوامش

1 ـ Daniel le prince, la mondialisation au ـ delà des mythes, édit la découverte and syros ,paris, 2000, p 69 .

2 ـ إبراهيم بورنان وعبد القادر شارف ، البنوك الشاملة كإحدى إفرازات الجهاز المصرفي ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام لجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة ، 11 ـ 12 مارس 2008 ، جامعة ورقلة .

3 ـ عبد الحليم عزت ، أسباب العولمة المصرفية ، مجلة اتحاد المصارف ، العدد 236 ، المجلد 20 ، لبنان ، 2000

4 ـ Catherine Karyotis, Mondialisation des marchés et circulation des titres, Revue Banque édition, 2005, P43 .

5 ـ Mondialisation au ـ delà des mythes, Casbah éditions, Alger, 1997, P70

6 ـ Christian de Boissieu, les systèmes Financiers : Mutation, crise et régulation, édit économica, paris, 2004, P09 .

7 ـ هيزو هوانج وسكارل وجيد ، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2002 ، ص ص13 ، 14 .

8 ـ حيرد هاوسلر ، عولمة التمويل ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ، ص 12 .

9 ـ رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1999 ، ص 86 .

10 ـ عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، 2000 ، ص 19 .

11 ـ Rose , Peter , S . Commercial Bank Management ـ Richard , D . Irwin Inc . 1991 , U . S . A ,p 493 .

12 ـ أحمد عبد الخالق ، البنوك الشاملة ، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، 22 ـ 24 ديسمبر 2002 ، الأردن ، ص01 .

13 ـ محمد محمود مكاوي ، مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص155 .

14محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 145 .

15 ـ Anne . marie Keiser , gestion financière . EDESKZ ,1994 , P 404 .

16تعتبر تبنى الصيرفة الشاملة إحدى الاستراتجيات الفرعية لجذب الودائع ونمو البنوك الشاملة .

17آسيا قاسيمي ، تحليل الضمانات لتقييم جدوى تقديم القروض في البنك ـ حالة CPA ، رسالة ماجستير ، جامعة بومرداس ، 2009 ، ص 26 .

18 أهم قنوات الصيرفة الالكترونية هي أجهزة الصراف الآلي ـ الصيرفة عبر الهاتف ــ السحب الآلي المباشر (المدفوعات الإلكترونية ـ نظام الإيداع المباشر) الصيرفة عبر الهاتف النقال ـ الخدمات المصرفية عبر الانترنت ـ نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقيRTGS

19 ـ حسين شحادة الحسين ، الصيرفة الالكترونية ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، جامعة بيروت ، الجزء الثاني ، الجديد في التمويل المصرفي ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2002 ، ص 193 .

20 ـ محمد يدو ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة ، أكتوبر 2007 ، ص 87 .

21 ـ صلاح الدين حسن السيسي ، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ، القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، عالم الكتب ، 2003 ، ص 89

22 ـ بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة ا لقدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص : 173 .

23 ـ عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سبق ذكره ، ص25 .

24 ـ براهيم بورنان وعبد القادر شارف ، البنوك الشاملة كإحدى إفرازات الجهاز المصرفي ، مرجع سابق

25 ـ راتول محمد وبومدين نورين ، اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام لجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة ، 11 ـ 12 مارس 2008 ، جامعة ورقلة ص 11.